الزمن الجـديد!!

عبدالرحمن مراد

أصبحنـا نعيـش زمنـاً جديـداً، تعدد فيـه الواحد ليصبح أكثـر من واحـد، وتعددت فيه الكيانـات لتصبح أكثـر من كيان، وتبعاً لذلك التعدد في الواحـد تعدد المفهوم ليصبح أكثر شمولاً وأكثر اتساعاً فضيق المفهوم وانحصاره لم يعد مقبولاً في واقع يعيش تموجاً ثقافياً منفتحـاً على الكون المعرفي وعلى الأبعاد الفلسـفية للعولمة، لذلـك فالقول بالبقاء في النقاط المضيئة للماضي فناء وفناء مضاعف، والذين واقعون تحت تأثير المتغيرات الجديدة لن تسـعفهم هول اللحظة ودهشتها من التقاط الأنفاس والدخول في دائرة الوعي بالمتغير، فالإيقاع أكثر سرعة ويسـير بسـرعة البرق، ومواكبة ذلك الإيقاع لن يكـون إلا بالتهيئة النفسـية والثقافية والأخلاقية لضرورات الزمن المتسارع الجديد، وحين ينغلق الفرد أو الجماعة أو الحزب في المحددات الثقافية والأخلاقية التي أنتجها الماضي،

فتلـك المقدمـة المنطقية سـتكون هـي الشـعور بالاغتراب والشعور بالغياب كنتيجة منطقية في الزمن الآتي من بين غيوم الغيب.

فالثورات تحدث تبدلاً في شكل العلاقة بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وبين فرق وطوائف المجتمع، فالتبدل والتغيير من خاصية الثورات والهزات الاجتماعية العنيفة التي حدثت في دول ما يسمى بالربيع العربي، ولذلك لا تكفّ الأخبار في تناولاتها اليومية عن الحديث عن دول الربيع العربي، فالتدافع الذي يحدث هو صراع بين ماض يتشبث بالوجود وحاضر متبدل يرغب في الوجود، ومثل ذلكً التدافع من سنن الله في كونه ويحدث خوف الفساد وخوف الجمود وتبعاً لذلك التدافع تتمايز الناس الى جماعات وأحزاب، ويحدث أن يطغى الأقوى ويستبد، والطغيان والاستبداد من طبائع المنتصر في أيّ تجمع بشري ولن تحدّ منه الا الفنون التي تجهد في تكثيف موضوعها في صناعة حيوات وبحيث تجعل من فردية الفرد كليّة فهي عن طريق الفن تعمل على زيادة الوعي باللحظة والوعي بالذات في إطار المجموع الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

وبرز في الآونة الأخيرة الحديث عن التطورات الاجتماعية والثقافية وجدلية الاندماج الاجتماعي والاندماج السياسي للجماعات والأحزاب والطوائف، ولايزال العقل الاجتماعي والعقل الفلسفي يخوض في تفاصيل الحركة الاجتماعية التي تعيد إنتاج نفسها من خلال الاشتغال على التفكيك في البنى التقليدية وذلك بحثاً عن وسائل مثلى لدعم ثقافة التسامح وقبول الآخر والاعتراف بوجوده والتعايش معه واحترام معتقداته وثقافته، ولعل البحث عن تلك العلاقات الشكلية بين مكونات المجتمع المختلفة والدولة وفق المفهوم الجديد الذي أفرزته وتفرزه حركة المجتمع يقود الى الحديث عن دمج كل الفرق والجماعات والأحزاب في إطار المفهوم الجامع الشامل الذي تستظله عبارة «المواطنة المتساوية».

ولعل إشباع مفهوم «المواطنة» تنظيراً وجـدلاً وتكثيفاً وتشريعاً وممارسة هو الباب الذي نلج منه الى البناء الصحيح في توطيد الروابط الاجتماعية، والمشاركة في النشاط الاجتماعي المتنوع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبحيث نصل الى حقيقة الاستقرار والشعور بالوجود لكل أطياف المجتمع ومكونه العام، فالتعدد ظاهرة محمودة تمنع الاستبداد وتحد من الطغيان من خلال التدافع الصامت الذي يحدث بين مؤسسات الدولة المختلفة وبين المؤسسات المدنية والذي يحدث بشكل غير مباشر وبصورة بينية، فالفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يعمل على تفعيل خاصية التدافع الصامت من خلال المواجهة والاحتكاك بين السلطات، فالسلطات الثلاث تحتك وتتضاد مع الأخرى وبما يفضي الى القول ان الدولة من خلال تعدد سلطاتها ستحدّ الدولة.

ذلك أن السلطة في ظل التعدد والتنوع وفي ظل الأنظمة الديمقراطية الحديثة لها شكلان، شكل داخل الدولة والآخر خارجها، فالسلطة داخل الدولة كما يرى ذلك فقهاء القانون هي للقانون، فالدولة تكون طرفاً دستورياً محايداً، ومسؤولو الصف الأول لن يكونوا الا موظفين ترتبط سلطتهم بالقانون وبالفترة الزمنية التي ينص عليها الدستور وبحيث لن يكون بوسع أي جماعة أو حزب أو طائفة أن يتجاوزوا ذلك السقف الزمني.

أما الشكل الذي خارج الدولة فيتمثل في إعادة توزيع السلطة النفوذ بالطريقة التي تحفظ التوازن بين المجتمع الرسمي -أي مجتمع الدولة- وبين المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومراكز ومراجع دينية، وهذا الشكل يخلق لحظته المتفاعلة مع الزمن ويحد من الصراع ويقلل من ظواهر الطغيان والاستبداد والفساد وبما يتوافق مع المصالح المرسلة للجماعات والكتل التاريخية التي تعمل حركة المجتمع على خلقها في لحظات التحول والتبدل.

وكما قلنا آنفاً - في السياق- أن المفهوم يتغير تبعاً لما هو كائن من حركة وتغير وتبدل وتعدد، فالوعي الاجتماعي كان في زمن ما قبل 2011م ضحية تعسف رسمي متعدد الجوانب والآليات، عمل على إخضاع مشاعر الناس وعقولهم على التصور بأن مفهوم الدولة لا يتجاوز الهيمنة السياسية ومجموعة الرموز التي يخضعون لها كالرئيس والوزير والمحافظ والشيخ، ولكنه ومن خلال ما نشهده من حركة بدأ يعي وبدأ يقرأ الفروق اللازمة بين مفهوم «سلطة الدولة» و«دولة السلطة»، فسلطة الدولة تعني أن جميع أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وقيادات تعمل في منظومة متكاملة لتحقيق الغايات الوطنية.. ودولة السلطة تعني أن أجهزة الدولة ومؤسساتها وأدواتها القانونية والدستورية تعمل في منظومة واحدة لتحقيق مصالح السلطة الحاكمة، ويصبح الوطن وثرواته ومواطنوه ملكاً لها.

وطبقاً لما سبق نذهب الى القول: إن ما يحدث في واقعنا هو عملية انتقالية وتبدل في المفهم، ومثل ذلك يضعا في مواجهة زمن جديد يتوجب التفاعل مع متغيرات مظاهره العامة.

فك شفرة مسيرة «الاخـوان»

توفيق صالح الاحمر

لا شك ان حزب الاصلاح له حسابات جديدة بالنسبة لأولاد الاحمر بعد هزيمتهم من الحوثي ويُعتبرون عبئاً سياسياً له من خلال الاستحواذ الاقتصادي للبلد رغم انٍ الاصلاح شريك خفي معهم.. وهنا أضع قراءة سياسية للمتابعين والمهتمين :.

1-في تصوري ان اهم رسالة قدمها حزب الاصلاح في مظاهرات الثلاثاء تحت شعار إسقاط حكومة الفساد ومعروف من يرأسها ومن وراءها وهي رسالة واضحة لأولاد الاحمر.

2- في نفس الوقت الاصلاح الذي حشد جماهيره، لم يرسل دعماً لأولاد الاحمر في حربهم مع الحوثي مؤكدين انهم حزب قوي بدون اولاد الاحمر وهو منطقي من وجهة نظر الاخوان فلا قيمة للحماية من مجموعه خسرت حرباً بالضربة القاضية !

3- يعي حزب الاصلاح ان من قدموهم للحكومة كوزراء ورئيس وزراء قد فشلوا بل وزادوا في الفساد فلذلك يؤكدون لشارعهم ان الخلل في الفسدة الذين وصفوهم في مظاهرات الثلاثاء بلصوص ثورتهم وكأنهم كانوا دخلاء عليهم! اكتشفوهم متأخراً.. عجباً!!

4- يمثل هذا التخلي محاولة مهمة من حزب الاصلاح ليقدم نفسه خالياً من الشوائب التي يعتبرها علقت به وانتهى وقتها لاستقطاب الشارع من جديد وأنهم يتخلصون من الفسدة الذين هم غير مقبولين في المجتمع بالخصوص جمهور الاخوان العقائدي.. يدرك الاصلاح انه خسر معنوياً ومجتمعياً في التجربة الادارية التي تولاها خلال سنتين ونصف بعد احداث 2011م.. ولذلك يظن بهذه الطريقة وتخلصه من الأعباء أنه سيكون أفضل إدارياً على أقل اعتقاده!

5- في تظاهرة الثلاثاء تقدمت كرمان بالخطابة وغاب علماء دين اخوان ومشيخيات قبلية لإظهار صورة مدنية مغايرة عن سمعتهم السابقة.

6- هذه التظاهرة جاءت وكأنها بمناسبة ذكرى "ثورتهم" حسب وصفهم ولكن الأهم قبلها بيومين هو ذلك الموقف السياسي لمحمد اليدومي الذي حدد فيه مفترق طرق مع بيت الاحمر، بقوله الاصلاح ليس علاج ابو فاس.

"تعمد الاخوان رمي إخفاقاتهم على شركائهم (الثوريين)

"رفض الإصلاح ان يحميه من طرف خسر الحرب أمام الحوثي

7- اعتبر تظاهرة الثلاثاء رسالة ضعف اكثر منها قوة لان الحزب الذي وضعه متيناً وأثبت ذلك للشعب وللشارع لا يحتاج لان يخرج بمظاهرات لان عمله كافٍ لإقناع الناس!

كما ان رمي الإخفاق على شركائهم الثوريين يعد اعترافاً بأنهم أخفقوا ويبحثون عن كبش فداء.

وهل يُعقل أنهم في كل فشل سيقدمون كبش فداء جديد؟ رغم ان الاصلاح يشارك في الحكومة بأفضل عناصره لكي يثبت نفسه في مرحلة تمثل محكاً تنافسياً امام الشعب خصوصاً انه اتهم سابقيه بالفشل ولو كان شريكاً!؟

ولا أظن انه كان سيحتفظ بأفضل كوادره لمرحلة قادمة!

اخيراً بالرغم من ان الاصلاح متمكن من البلد ومفاصل السلطة الا انه لم يسعَ للتظاهر في ميدان السبعين الذي يستخدمه المؤتمر للتظاهر ربما لأنه لا يريد ان ينفضح حجمهم في ميدان السبعين الذي يعد خمسة اضعاف

كيف سيوازن الرئيس بين الشعب والاخوان؟

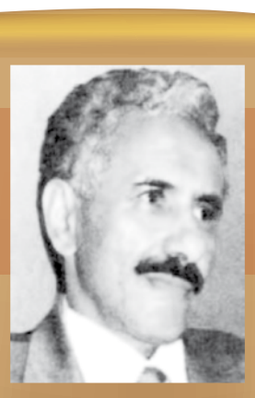

مطهر الاشموري

حين يتظاهر مستقلون من عوام الشعب بل وعدد ممن كانوا من شباب 2011م لم يجدوا الحد الأدنى من إنصاف العلاج وأنصاف الحلول لما يعانون من مشكلات، وبينهم من تعرض للضرب وكل أشكال الإهانة أمام مجلس الوزراء.. عندما تتظاهر كل تلك الوجوه والاتجاهات للمطالبة بتغيير حكومة فاسدة، فمبرر ذلك أننا فعلاً أمام أسوأ فساد وحكومة فاسدة عرفها الوطن، وهؤلاء فقط يطالبون بتغيير حكومة والمجيئ بأفضلية البديل، وذلك يندرج تحت المطالب المعقولة والمشروعة.

هذه المظاهرة المطالبة بتغيير الحكومة في 11 فبراير 2014م لا تريد القفز الى ثقل المشروعية في الوضع القائم وهو الرئيس عبدربه منصور هادي، ويكتفون بذلك لتصحيح مسار التغيير من وجهة نظرهم.

معلوم أن الاخوان وفي ذات الوقت دعوا للتظاهر في الستين والهدف كما يطرحون استكمال ثورتهم وبالتالي فمظاهرة الاخوان ليس لها أهداف محددة أو مطالب يمكن قياس مشروعيتها.

الاخوان ومهما مارسوا من تكتيكات، فالرئيس عبدربه منصور هادي هو الأفضل والأفضلية لهم وبالتالي فمظاهرة الاخوان هي مع الحكومة الحالية أو هي ضد تغييرها.

فقط هم لا يريدون ذلك عنواناً لمظاهرتهم لأن ذلك سيؤكد أنهم مع الفساد وأنهم ثقل الفساد.

الاخوان في مصر حشدوا أنصارهم قبل إعلان نتائج الانتخابات ليهددوا مصر بالحريق والدمار ما لم يعلن فوز مرشحهم مرسي.

الاخوان في مصر دفعوا بأنصارهم للتظاهر ومحاصرة القضاء لمنعه من إصدار أحكام قضائية تضر بالاخوان بل دفعوا أنصارهم لفض مظاهرات الخصوم والاعتداء عليهم وحبس وتعذيب البعض منهم في أماكن خاصة بالاخوان والقبض على المئات واقتيادهم للسجون.

ذات المنطق في مظاهرة الاخوان في اليمن فإما استمرار حكومة ضربت الأرقام القياسية للفساد وإلا فإنهم سيحرقون ويدمرون اليمن الوطن والشعب.

إذا السقف الزمني لتنفيذ المبادرة الخليجية كفترة انتقالية حُدد بسنتين ولكن التنفيذ لم يكتمل لأي أسباب كانت ويحتاج لتمديد السنتين فهذا الأمر الواقع يكون للرئيس المنتخب كونه ثقل المشروعية وكونه لا يستطاع انتخاب بديل ولا يحق لطرف أو أحد اختيار أو تعيين بديل له.

" هل الفترة الانتقالية شراكة ثنائية إخوانية؟

" الاخوان خرجوا للتظاهر دفاعاً عن الفساد والمفسدين

أما الحكومة فالمعيار مدى صلاحيتها وشعبيتها لأن تستمر أو لا تستمر، فيما الحكومة هي الأفسد في تاريخ اليمن ولا شعبية لها.

الشارع العام وصل الى ذروة الاحتقان والسخط من أفعال الاخوان في الواقع وللواقع، وبات ذلك ذروة تثوير لو أتيح له الخروج لخرج حشد بشري غير مسبوق في تاريخ اليمن.

ولذلك فحديث الاخوان عن استكمال ثورتهم هو تهديد بتفعيل وتصعيد الارهاب ضد الخصوم السياسيين وضد الوطن والشعب وفقدوا الحد الادنى من الأهلية الشعبية أو التهديد بثورة شعبية.

هذا الوضع الشعبي للاخوان هو الذي دفع بهم لدفع وتأييد مشروع الأقاليم لتبرير التمديد، والذي يعنيهم هو استمرار الحكومة الحالية واستمرار فسادها الذي لهم فيه ومنه نصيب الأسد، والتمديد للرئيس الحالي هو لخدمة هذه الغاية والهدف تحديداً.

أي مظاهرات وتظاهرات للاخوان لم تعد ضغطاً بواقع وشارع كما لم تعد ضغطاً على الواقع أو الشارع ولا حتى على أطراف سياسية كالمؤتمر أو في المشترك، وهي فقط تمثل رسالة وضغطاً أو تهديداً للرئيس عبدربه منصور هادي.

مضمون الرسالة هو أنك أيها الرئيس لست بحاجة للترشيح حين الانتقال للدولة الاتحادية والفترة الانتقالية الثانية التي انتزعناها وتخشى أن تكون شراكة ثنائية بين الرئيس والاخوان فقط، وعلاقة أي أطراف أخرى شكلية استرضائية بأقل نسبة.

الرئيس في هذه الشراكة عليه أن لا يخضع لضغوط أي أطراف سياسية فلن يخسر شيئاً لأنه لا يحتاج أصلاً للترشيح حين الانتقال للدولة الاتحادية.

فإذا الاخوان لا يكترثون بضغوط سياسية أو ضغوط أطراف سياسية فالرئيس يحس أنه تحت ضغوط شعبية كبيرة وهائلة ولا يستطيع عدم التجاوب معها حتى في فرضية أنه لن يرشح نفسه أو لا يحتاج هذا الترشيح للرئاسة في ظل الدولة الاتحادية.

خط الرئيس هو فعلاً مراضاة وإرضاء الاخوان حتى نهاية الفترة الانتقالية ولكن الموقف الشعبي العام من الحكومة بات فوق قدرة أي رئيس أو حاكم على حمله أو تحمله.

كأنما الرئيس بات بين مطرقة الاخوان وسندان الشعب، وحيث الشعب بات طرفاً فالتنازلات مطلوبة من الطرف السياسي وهو الاخوان.

قيادات الاخوان تدرك ذلك حتى وهي تدفع لهذه المظاهرة وهي فقط تحاول تخليق إيحاءات ضغوط ذات طبيعة أو أبعاد خطيرة.

مظاهرات الاخوان تسعى لفرض تموضع للاخوان في الحل الوسط لتغيير حكومة أو إعادة تشكيل أو تعديل، والاخوان لم يعد بمقدورهم الضغط على أي محور أو محورية غير الرئيس لتمرير ما يريدون بأفضل ممكن في الحل الوسط.

الاخوان وقد أجادوا دور الشراكة في الحرب ضد الارهاب مع امريكا لم يعودوا مع المباشرة والوضوح في تفعيل واستعمال القاعدة وأخواتها ضد الشعب بما يمثله ذلك من خسارة ومن مغامرة معاً وفي ظل ما آل اليه وضع الاخوان في مصر.

ومع ذلك فالتهديد بإحراق وتدمير اليمن أو إعادتها الى مربع الصفر 2011م سيُستعمل كتهديد بين أدوات الضغوط.. فإلى أي مدى سيظل الرئيس يرضخ للاخوان، وكيف سيتعامل مع الشعب في ظل ذلك؟!